



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

آب 2024

أبرز ما في العدد:

- ارتفع العجز في موازنة الطوارئ للسلطة الفلسطينية في العام 2024 بشكل ملموس ليصل إلى 5.5 مليار شيكل، وقد نتج هذا العجز عن الانخفاض الحاد في الإيرادات المحلية (21.4%) وإيرادات المقاصة (21.7%).
- حذرت سلطة النقد الفلسطينية من أن رفض إسرائيل قبول فائض الشيكل قد يعرض التجارة والاقتصاد الفلسطيني لمخاطر عديدة.
- يهدف مشروع جديد للاتحاد الأوروبي لدعم القطاع الخاص الفلسطيني وتعزيز الصادرات. يذكر أن حجم التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي لا يزال ضئيلاً على الرغم من وجود اتفاقيات تجارية سارية منذ سنوات طويلة، ويعزى ذلك للقيود المفروضة على حركة التنقل والوصول.
- يهدف توسيع إسرائيل نطاق تغطية شبكات الهاتف الخليوي الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية شركات الهاتف الخليوي الفلسطينية. فقد تم مؤخراً إنشاء برج جديد بالقرب من رام الله، ويتفاقم أثر هذا التهديد مع التأخر في نشر شبكات الجيل الرابع.



آيبك APIC

يتم نشر هذه النشرة بدعم من
الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار

1- موازنة الطوارئ للسلطة الفلسطينية 2024

2024 (الموازنة)	2023 (الفعلي)	2023 (الموازنة)	البند
829.9	818.8	854.2	ب. المساهمات الاجتماعية (الحكومية)
3,230.8	3,028.5	3,539.1	ت. التحويلات الاجتماعية
2,506.1	3,154.6	2,718.9	ث. النفقات التشغيلية
1,250.0	1,342.4	1,261.0	ج. صافي الإقراض
1,612.1	1,641.1	1,816.0	ح. النفقات الأخرى
-3,946.6	-591.9	-584.1	3. عجز الحساب الجاري قبل التمويل
1,512.1	1,347.4	2,139.1	النفقات التطويرية
-5,458.7	-1,939.3	-2,723.2	4. العجز الكلي قبل المساعدات والمنح
1,965.0	755.2	824.0	أ. دعم مباشر للموازنة
544.5	560.2	680.0	ب. دعم للنفقات التطويرية

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية.

1-1 الإيرادات والنفقات العامة

تتوقع الموازنة المقررة انخفاض الإيرادات بقرابة 21.4% في العام 2024، لتصبح 14.0 مليار شيكل. ويعود ذلك إلى تراجع الإيرادات الضريبية المحلية بنحو 21.4% (لتصبح 4.7 مليار شيكل) وتراجع إيرادات المقاصة بقرابة 21.7% (لتصبح 9.3 مليار شيكل، قبل احتساب المبالغ المحتجزة والاقتطاعات). ويعزى هذا الانخفاض إلى الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي والتجارة بعد الحرب على غزة. خلال الربع الأول من العام 2024، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 10.2% مقارنة بالربع الرابع 2023، وبنسبة 34.9% مقارنة بالربع المناظر 2023.³ كما انخفضت الواردات الفلسطينية الكلية بنحو 28.4% في النصف الأول من العام 2024 مقارنة بنفس الفترة من العام 2023، في حين انخفضت الصادرات الكلية بقرابة 13.8%.

أما على صعيد الإنفاق الحكومي، تستهدف الموازنة خفض النفقات إلى قرابة 17.9 مليار دولار في

أقر الرئيس الفلسطيني في 22 تموز موازنة الطوارئ للسنة المالية 2024 بعجز مالي قدر بـ 5.5 مليار شيكل، أي بارتفاع بنحو 181.5% مقارنة بالعام 2023.¹ أفضت الأزمة المالية العميقة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والحرب المتواصلة على غزة، وحالة عدم اليقين المحيطة بالمالية العامة إلى اعتماد موازنة الطوارئ. ساء الوضع المالي بشكل كبير منذ بدء الحرب على غزة، مع زيادة إسرائيل للاقتطاعات من عائدات المقاصة للسلطة الفلسطينية في النصف الأول من العام 2024، كما احتجزت إسرائيل 1.8 مليار شيكل من عائدات المقاصة، وهذا يمثل ارتفاعاً بنحو 312.9% في أموال المقاصة المحجوزة مقارنة بنفس الفترة من العام 2023. شكل إجمالي الاقتطاعات الإسرائيلية والمبالغ المحتجزة 67.8% من عائدات المقاصة للسلطة الفلسطينية خلال النصف الأول من العام 2024، إذ بلغت قيمة الاقتطاعات الإجمالية والمبالغ المحتجزة نحو 3.0 مليار شيكل.²

الجدول 1: موازنة السلطة الفلسطينية لعامي 2023 و2024، مليون شيكل
(على أساس الاستحقاق)

2024 (الموازنة)	2023 (الفعلي)	2023 (الموازنة)	البند
13,951.4	17,749.9	18,284.6	1. صافي الإيرادات العامة
4,704.6	5,988.2	6,607.6	أ. الإيرادات المحلية
9,336.0	11,917.7	12,003.0	ب. إيرادات المقاصة
89.2	156.0	326.0	ت. التخفيضات الضريبية (-)
17,898.0	18,341.8	18,868.7	2. النفقات العامة وصافي الإقراض
8,469.1	8,356.4	8,679.5	أ. الرواتب والأجور

1 تم مقارنة التغير في النسب في كامل النص بالأرقام الفعلية لعام 2023 استناداً للمعلومات التي نشرتها وزارة المالية الفلسطينية على: <https://www.pmf.ps/internal.php?var=11&tab=01>

2 لمزيد من المعلومات حول إيرادات المقاصة المقطعة والمحتجزة، يرجى الاطلاع على عدد حزيران 2024 من نشرة الاقتصاد الفلسطيني: <https://mas.ps/publications/10412.html>

3 https://www.pcbs.gov.ps/site/lang_en/741/default.aspx

مليار شيكل. مع ذلك، من المتوقع أن ينخفض دعم النفقات التطويرية بنحو 2.8% ليصبح 511.5 مليون شيكل. بهذا، سيصبح العجز في الحساب الجاري، بعد إضافة دعم الموازنة (المقدر بنحو 2.0 مليار شيكل) قرابة 3.0 مليار شيكل. بالنظر إلى إيرادات المقاصة المحتجزة وافترض نفس المستوى من الاقتطاعات خلال النصف الثاني من العام 2024 كما في النصف الأول، من المتوقع أن يصل عجز الموازنة على أساس نقدي قبل الدعم إلى نحو 5.6 مليار شيكل.

في 19 تموز، أعلن الاتحاد الأوروبي تقديم دعم طارئ للسلطة الفلسطينية بنحو 400 مليون يورو، بما في ذلك 150 مليون يورو مخصصة لدعم رواتب القطاع العام ومعاشات التقاعد، صرف منها 43 مليون يورو في 9 آب.⁵ تتضمن حزمة الطوارئ قروضا ومنحا، صرفها مشروط بالتقدم المحرز في تنفيذ أجندة الإصلاح للسلطة الفلسطينية. تعد هذه المساعدات جزءا من استراتيجية الاتحاد الأوروبي الأوسع والتي تأتي ضمن البرنامج الشامل للتعافي والصمود الفلسطيني، والذي يضع تصورا لتحسين الوضع المالي للسلطة الفلسطينية واستقراره مدفوعا بالإصلاحات بحلول العام 2026 ويتضمن إنشاء منصة تنسيقية للمانحين. تعزز هذه الحزمة الأخيرة مكانة الاتحاد الأوروبي كمانح دولي رائد للشعب الفلسطيني.⁶

1-3 الديون العامة والمتأخرات

لإدارة العجز المالي، المتزامن مع محدودية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية وقيود التمويل المصرفي لأسباب تحوطية، واصلت السلطة الفلسطينية مراكمة المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص وصندوق هيئة التقاعد والموظفين العموميين بصورة كبيرة ومنتزيدة. حيث وصل صافي المتأخرات المتراكمة على السلطة الفلسطينية إلى 15.7 مليار شيكل في حزيران 2024،

العام 2024، وهذا يمثل انخفاضا بنحو 2.4% عن العام الماضي. وقد أعلنت وزارة المالية أن موازنة الطوارئ تتضمن تدابير تقشفية مثل خفض النفقات التشغيلية والرأسمالية والحفاظ على النفقات التطويرية ضمن حدها الأدنى،⁴ وتركز الموازنة كذلك على خفض الأسقف المالية للمؤسسات الحكومية دون المساس بجودة الخدمات وتنفيذ بحسب ما يتوفر من تدفقات نقدية يومية.

وأكدت الوزارة استمرارها في تنفيذ سياستها التنموية، والتي تضم إصلاحات هيكلية لنظام الإيرادات، وتقليص التحويلات الطبية الخارجية، وإعطاء الأولوية للقطاعات الحرجة، مثل القطاع الصحي، والتعليمي، والحماية الاجتماعية، والأمن. كما تعمل على تخفيض صافي الإقراض (لتغطية فواتير المرافق غير المدفوعة من المستهلكين الفلسطينيين)، وذلك باعتماد سياسات تحصيل صارمة، وربط دعم البلديات بجهودها المبذولة في تخفيض صافي الإقراض.

كما تخصص موازنة 2024 مبلغ 100 مليون شيكل إضافي لدعم قطاع غزة، إضافة لحوالي خمسة مليارات شيكل تنفقها الحكومة في القطاع سنويا. إلا أن هذه المخصصات لن تكون كافية لمواجهة الحاجة لتوفير الاحتياجات الأساسية لنحو 2.5 مليون إنسان نازح ومعدم في قطاع غزة.

1-2 دعم الموازنة

على ضوء ما تواجهه السلطة الفلسطينية من انخفاض غير مسبوق في الإيرادات العامة، فإنها تتوقع تجدد المساعدات الخارجية للتخفيف من العجز المتوقع. حيث تقترض موازنة 2024 ارتفاعا بنسبة 160.2% في بند الدعم المباشر للموازنة ليصل إلى 2.0

⁵ <https://tinyurl.com/25tn86yf>

⁶ <https://tinyurl.com/yxbcttd4>

⁴ <https://www.wafa.ps/Pages/Details/100005>

التجارية أو دفع قيمة السلع والخدمات المستوردة من الشركات والموردين الإسرائيليين.

1-2 الأسباب والتبعات الاقتصادية

تصاعدت أزمة فائض الشيكال المتكررة، والتي تعود جذورها للعام 2009، مؤخراً، وخاصة في شهر أيار عندما هدد وزير المالية الإسرائيلي بعدم تمديد الإعفاء الذي يسمح بإقامة علاقات تعاون بين النظام المصرفي الإسرائيلي والبنوك الفلسطينية في الضفة الغربية.⁸ وتنبع هذه المشكلة المتكررة من سياسة بنك إسرائيل المتمثلة في تحديد سقف أعلى ورفضه زيادة قيمة الأوراق النقدية من عملة الشيكال التي يمكن للبنوك الفلسطينية ترحيلها إلى إسرائيل، على الرغم من الجهود التي تبذلها سلطة النقد الفلسطينية للتواصل مع الجانب الإسرائيلي حول ضرورة رفع هذا السقف.⁹ وقد تم تحديد السقف الأصلية بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994 في وقت كان فيه الاقتصاد الفلسطيني لا يزال صغيراً بلا نظام مصرفي. ويبلغ السقف الحالي 18 مليار شيكل سنوياً، مع السماح ببعض التحويلات النقدية الاستثنائية والعرضية التي تتجاوز السقف.¹⁰ في العام 2022، حولت البنوك الفلسطينية 25.5 مليار شيكل من الأوراق النقدية إلى البنوك الإسرائيلية، مقارنة بـ 21.1 مليار شيكل في العام 2021.¹¹

تاريخياً، كان المصدر الرئيسي لفائض الشيكال الإسرائيلي هو أجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والتي تدفع نقداً. حيث تُظهر سجلات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الفلسطينيين العاملين في إسرائيل جلبوا 11.4 مليار شيكل إسرائيلي إلى السوق الفلسطينية في

زيادة قدرها 39.8% مقارنةً بالمتأخرات في حزيران 2023. تمثل المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص نحو 29.4% منها، أي حوالي 4.6 مليار شيكل، ويعود أكثرها للمستشفيات، وشركات الأدوية، والمقاولين. أما المبلغ المتبقي، بحوالي 11.1 مليار شيكل، فهو متأخرات لصندوق هيئة التقاعد، وموظفي الخدمة المدنية، والموظفين العموميين، والتي تراكمت بسبب دفع رواتب جزئية منذ العام 2019. يستنزف هذا الحجم الكبير والمتزايد من المتأخرات، السيولة من الاقتصاد المحلي ويزيد من مخاطر انعدام الاستقرار الاقتصادي.

في حزيران 2024، بلغ الدين العام للسلطة الفلسطينية نحو 14.9 مليار شيكل (حوالي 4 مليار دولار)، محققاً ارتفاعاً قدره 10.3% مقارنة بحزيران 2023. وهذا يمثل 22.6% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للعام 2023. ولا يزال الدين العام للسلطة الفلسطينية أقل من الحد المسموح به بحسب ما ينص قانون الدين العام رقم (24) للعام 2005 (40% من الناتج المحلي الإجمالي). إلا أنه عند إضافة المتأخرات غير المدرجة في حسابات وزارة المالية، تصل قيمة الدين العام الإجمالي للسلطة الفلسطينية إلى 30.6 مليار شيكل، وهو ما يعادل 47.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

2- فائض الشيكال ومبادرات سلطة النقد الفلسطينية

في 21 آب أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تحذيراً شديداً للجهة بشأن التداعيات الخطيرة والوشيجة والتي ستنتج عن استمرار بنك إسرائيل في رفض استقبال العملة النقدية من فئة الشيكال المتراكمة في البنوك الفلسطينية.⁷ سيمنع استمرار هذا الإجراء البنوك الفلسطينية من تغذية حساباتها في البنوك الإسرائيلية المراسلة. كما حذرت سلطة النقد من أن البنوك قد لا تتمكن قريباً من تمويل العمليات

⁸ <https://tinyurl.com/mr6vtbuh>

⁹ بحسب المادة الرابعة، الفقرة 17، من بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية، فإن لسلطة النقد الفلسطينية الحق في تحويل الفائض من عملة الشيكال إلى عملات أجنبية لدى بنك إسرائيل، ضمن حدود المبالغ التي تم تحديدها لكل فترة وبموجب ترميمات محددة

¹⁰ <https://tinyurl.com/uukp8x2c>

¹¹ <https://tinyurl.com/mr3t685h>

⁷ <https://tinyurl.com/3m784nxb>

ضمانات (الاقتراض أو المبادلة) بعملة الدولار الأمريكي والدينار الأردني للعملاء، مما يحد من الإقراض لأغراض استثمارية. وبحسب تقرير لصندوق النقد الدولي في عام 2022، فإن التكاليف المرتبطة بالاحتفاظ بأوراق مالية دولية فائضة تخفض أرباح البنوك بنحو 20%.

إن التهديدات الأخيرة بإنهاء علاقات المراسلة المصرفية مع البنوك الإسرائيلية ورفض بنك إسرائيل قبول النقد من فئة الشيكال الإسرائيلي قد تنتهي إلى وقف جميع المعاملات المالية مع إسرائيل ووقف تقاص شيكات عملاء البنوك الفلسطينية لصالح الشركات ومزودي الخدمات الإسرائيليين.¹⁸ إن عدم قدرة البنوك الفلسطينية على معالجة المعاملات المالية قد يعرضها لمخاطر تتعلق بسمعتها بين البنوك المراسلة الدولية، ما سيؤثر على استقرار النظام المصرفي الفلسطيني.

على خلفية قضية فائض الشيكال الإسرائيلي المستمرة لفترة طويلة من الزمن، تفرض البنوك في فلسطين حدوداً صارمة على الودائع النقدية بالشيكال الإسرائيلي، حتى بعد إجراء كافة إجراءات العناية الواجبة التي تتماشى مع القواعد المصرفية الدولية. وهذا يحد من قدرة البنوك على ضخ السيولة في السوق المحلي، ويعطل دورة الأعمال، ويؤثر بشكل أوسع على الاقتصاد.¹⁹ كما يزيد هذا من اعتماد الشركات على الأدوات غير المصرفية، ما يزيد من عرضتها للمخاطر، الأمر الذي يزيد بدوره من الضغوط التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني. استجابة لقضية فائض الشيكال الإسرائيلي، كانت سلطة النقد الفلسطينية تتفاوض منذ فترة طويلة مع بنك إسرائيل لرفع سقف التحويلات بالشيكال الإسرائيلي، وتعمل على تقليل الاعتماد على النقد من خلال الترويج لأنظمة الدفع الإلكترونية.

العام 2023، مقارنة بـ 14.7 مليار شيكال إسرائيلي في العام 2022.¹² ومع ذلك، من المرجح أن تكون الأرقام أعلى، حيث كان هناك عدد كبير من الفلسطينيين غير المسجلين رسمياً الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية، بشكل قانوني وغير قانوني. تشمل العوامل الأخرى المشتريات النقدية للفلسطينيين من إسرائيل في أسواق الضفة الغربية، والاعتماد المفرط على النقد في المعاملات اليومية في فلسطين، والارتباط المالي العميق بين الاقتصاد الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، وتزايد الشمول المالي، وتفضيل الفلسطينيين عملتي الدولار الأمريكي والدينار الأردني تحسباً لتقلبات العملة.¹³

يترتب على تكديس فائض الشيكال الإسرائيلي في البنوك الفلسطينية تحديات كبيرة، بما في ذلك ارتفاع تكاليف تخزين وتأمين ونقل وتأمين وإدارة مبالغ كبيرة من النقد، بما يتجاوز المبالغ المطلوب من البنوك الاحتفاظ بها ضمن المبادئ التوجيهية التحوطية لسلطة النقد الفلسطينية.¹⁴ مع حلول نهاية حزيران 2023، شكلت الودائع بالشيكال الإسرائيلي 44.6% من إجمالي ودايع العملاء في النظام المصرفي الفلسطيني.¹⁵ في عام 2023، حوالي 84% من السيولة النقدية في النظام المصرفي كانت بالشيكال الإسرائيلي، محتلة مساحات كبيرة من خزائن البنوك.¹⁶ علاوة على ذلك، بينما يستمر هذا الفائض من الشيكال الإسرائيلي في التراكم في خزائنها، تضطر البنوك إلى استلاف الشيكال من سلطة النقد الفلسطينية كمساعدة سيولة طارئة عندما تقارب على النفاد من حسابها المراسل بالشيكال الإسرائيلي، أو مبادلة الدينار الأردني أو الدولار الأمريكي بالشيكال الإسرائيلي لتسوية المعاملات التجارية بين عملائها والتجار الإسرائيليين.¹⁷ لا تستطيع البنوك إقراض

12 https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=3539

13 <https://www.aliqtisadi.ps/article/83449/>

14 <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2022/09/15/>

تعرف سلطة النقد الفلسطينية الفائض النقدي من عملة الشيكال الإسرائيلي بأنه أي مبلغ يتجاوز 6% من الودائع قصيرة الأجل

15 <https://www.pma.ps/ar/Statistics/MonthlyStatisticalBulletin>

16 <https://tinyurl.com/mr3t685h>

17 <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2022/09/15/>

18 <https://tinyurl.com/uukp8x2c>

19 <https://tinyurl.com/72xnpncn>

من المملكة المتحدة، برنامج «بادر»، وهو برنامج قروض بلا فوائد وعمولات للعمال الفلسطينيين الذين تم تسريحهم من قبل أصحاب العمل الإسرائيليين بعد الحرب على غزة.²³ يستهدف البرنامج العمال الذين يحملون تصاريح عمل سارية المفعول صدرت قبل أكتوبر 2023، ويهدف إلى توفير قروض ميسرة السداد لمساعدتهم على بدء مشاريع متناهية الصغر تضمن استدامة سبل عيشهم في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية. سيصرف الصندوق 70 مليون شيكل على شكل قروض تمنح على أكثر من مرحلة، حيث تخصص المرحلة الأولى 30 مليون شيكل. يمكن أن تصل القروض الفردية إلى 60 ألف شيكل، بفترة سداد 4 سنوات وفترة سماح 6 أشهر. تتوقع سلطة النقد الفلسطينية أن تتيح هذه القروض دعم إنشاء أكثر من 500 مشروع. يمكن تقديم الطلبات عبر الموقع الإلكتروني لـ «أو تطبيق «منشآت»»، وهو مركز المعلومات الأول الذي تقدمه سلطة النقد للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.²⁴

3- سيطرة إسرائيل على شبكات الهاتف الخليوي في الضفة الغربية

أعلن وزير الاتصالات الإسرائيلي في 15 تموز الماضي عن افتتاح برج خلوي جديد في مستوطنة بيت إيل بالقرب من رام الله، ضمن جهد أكبر لتوسيع تغطية شبكة الهاتف الخليوي الإسرائيلي في الضفة الغربية.²⁵ وتأتي هذه المبادرة ضمن مشروع بقيمة 50 مليون شيكل ممول من وزارة المالية الإسرائيلية، يهدف إلى توسيع تغطية الهاتف الخليوي الإسرائيلي بإنشاء عشرات الأبراج الجديدة. وستعمل هذه الأبراج على توسيع شبكة تضم أكثر من 560 برجاً إسرائيلياً في جميع أنحاء الضفة الغربية،

2-2 نظام الدفع الفوري (أي-براق)

أطلقت سلطة النقد الفلسطينية رسمياً في 23 تموز نظام أي-براق للدفع الفوري (IBURAQ) وهو نظام إلكتروني جديد لإتمام المعاملات من وإلى البنوك والمحافظ الرقمية،²⁰ يتيح تسوية المعاملات بشكل فوري، مع إيداع الأموال في حساب المستفيد فور إتمام المعاملة وإخطار الدافع خلال 10 ثوانٍ. أطلق أي-براق لأول مرة في غزة في 8 أيار للتسهيل على السكان إجراء المعاملات المالية إلكترونياً- خاصة تحويلات الرواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص- في خضم النقص الحاد في السيولة النقدية والتدمير الواسع النطاق للبنية التحتية المصرفية والطاقة والاتصالات.²¹ يساعد تسليط الضوء على إمكانات أي-براق في تشجيع تبني حلول الدفع الرقمية في جميع أنحاء فلسطين، وخاصة في قطاعات البيع بالتجزئة والنقل العام ودفع الرسوم الحكومية. يتكامل النظام بسلاسة مع منصة أي-سداد (E-SADAD)، لعرض وتسديد الفواتير والخدمات التي تم إطلاقها في أواخر العام 2023. يعد النظامان المذكوران مكونان أساسيان في استراتيجية التحول الرقمي لسلطة النقد الفلسطينية.

خلال العام 2022، استخدم 15.1% من السكان الفلسطينيين البالغين خدمة مالية رقمية واحدة على الأقل.²² ومن المتوقع أن يؤدي تبني أنظمة الدفع الرقمية، إلى جانب الحملات التوعوية التي تطلقها سلطة النقد الفلسطينية وجهودها لتعزيز الخدمات المالية الرقمية، إلى تحسين هذه النسبة.

3-2 برنامج «بادر»

في 15 تموز، أطلقت سلطة النقد الفلسطينية، بالتعاون مع وزارة العمل وبرنامج «تصدير» الممول

23 <https://tinyurl.com/mtrj427k>

24 <https://monshati.ps/page/Worker-financing-program/ar>

25 <https://www.gov.il/en/pages/15072024>

20 <https://tinyurl.com/ycykdb6d>

21 <https://tinyurl.com/yc3uxcb8>

22 <https://www.financialinclusion.ps/item-1678961908>

الفلسطينية من خلال تقييد الوصول إلى البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الكابلات البحرية وأنظمة الميكروويف والألياف الضوئية.³² وعلى الرغم من توفر الجيل الرابع في إسرائيل منذ العام 2014 والجيل الخامس منذ عام 2020، إلا أن الجيل الثالث لم يتوفر في الضفة الغربية إلا في عام 2018 بسبب القيود الإسرائيلية، في حين لا يزال سكان قطاع غزة يستخدمون ترددات الجيل الثاني.³³ وقد أضرت هذه القيود بتنافسية مشغلي الاتصالات الفلسطينيين بشكل كبير، فقد أدت إلى ارتفاع تكاليف نشر الترددات، ورفع الأسعار والتكلفة على المستهلكين، وانخفاض أجور العاملين في القطاع. في الوقت نفسه، استحوذ المشغلون الإسرائيليون، الذين لديهم إمكانية الوصول إلى أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية والبنية التحتية، على حوالي 20% من سوق النطاق العريض للهاتف المحمول في الضفة الغربية، وخاصة بين الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل أو مستوطناتها.³⁴ يتم تشغيل ما بين 600 ألف و800 ألف شريحة هاتف إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وهو رقم يتزايد بسرعة كل عام.³⁵ بحسب تقديرات تقرير للبنك الدولي صدر العام 2016، خسرت شركات الهاتف الخليوي الفلسطينية ما بين 436 مليون دولار و1.5 مليار دولار من الإيرادات المحتملة على مدى ثلاث سنوات بسبب القيود التي فرضتها إسرائيل على الترددات والبنية التحتية، والتي ترتبط بشكل أساسي بتأخير نشر تقنية الجيل الثالث.³⁶

وخاصة في المنطقة «ج».²⁶ وتأتي مبادرة التوسع في أعقاب قرار اتخذه وزير الاتصالات الإسرائيلي السابق بيني غانتس العام 2021 لتعزيز نطاق تغطية الجيل الرابع للإسرائيليين من 75% إلى 95% من الضفة الغربية.²⁷

وتهدد هذه التطورات استمرارية أعمال مزودي خدمات الهاتف المحمول والإنترنت الفلسطينيين، والذين يعانون من تدمير جميع شبكات الاتصالات الرئيسية في غزة وتراجع النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية،²⁸ حيث انخفضت القيمة المضافة للاتصالات الفلسطينية بنحو 20.2% في الربع الأول من العام 2024 مقارنة بالربع المناظر من العام 2023، مع انخفاض بنسبة 17.7% في الضفة الغربية و92.7% في قطاع غزة.²⁹

1-3 القيود المفروضة على البنية التحتية للإنترنت

في أواخر العام 2022، وافقت إسرائيل على نشر خدمات النطاق العريض لتقنية الجيل الرابع في الضفة الغربية، بعد أكثر من عقد من استمرار القيود المفروضة على خدمات الجيل الثالث والتأخير المطول في الموافقة على التقنيات الخلوية الأحدث.³⁰ ورغم التوقع مبدئياً أن يستغرق نشر تقنية الجيل الرابع 12 شهراً على الأقل، إلا أنه لم يتم إحراز أي تقدم على هذا الصعيد، ولا يوجد جدول زمني واضح لتشغيل التقنية.³¹

لقد أعاققت القيود الإسرائيلية المستمرة منذ أمد طويل تطوير قطاع الهواتف الخلوية

32 <https://tinyurl.com/3yk3h8sv>

33 <https://www.jpost.com/jpost-tech/5g-network-officially-launches-across-israel-643855>

34 <https://tinyurl.com/yc37s6jf>

35 <https://www.bnews.ps/ar/node/23633> و <https://tinyurl.com/mrxv2exc>

36 <https://tinyurl.com/ycyzu4kj>

26 <https://tinyurl.com/ycyr9d53>

27 المصدر السابق.

28 <https://wafa.ps/Pages/Details/100143>; <https://theintercept.com/2024/06/21/>

29 https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=3538

30 <https://tinyurl.com/tjbn3at>

31 <https://tinyurl.com/tjbn3at>

الاقتصادي العام. في عام 2022، بلغت الصادرات الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي 25 مليون يورو، تتكون بشكل أساسي من المنتجات النباتية (17 مليون يورو، 68%) والشحوم والزيوت الحيوانية والنباتية (5 ملايين يورو، 20%). في المقابل، استورد الاتحاد الأوروبي من فلسطين سلع بقيمة 419 مليون يورو، وقد كانت معدات النقل في مقدمة هذه السلع حيث بلغت قيمتها 149 مليون يورو (33.2%).

5- حركة التداول في تموز

انخفض مؤشر القدس بقرابة 3.1% في تموز 2024 مقارنة بشهر حزيران 2023 و21.0% مقارنة بشهر تموز 2023 ليغلق عند مستوى 508.6 نقطة في آخر يوم للتداول.³⁹ بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر نحو 10.7 مليون سهم بقيمة 17.7 مليون دولار أميركي، مسجلة ارتفاعاً وصل 18.8% و20.6% في عدد وقيمة الأسهم المتداولة على التوالي مقارنة بشهر حزيران 2024.

4- مشروع الاتحاد الأوروبي-بالتريد لتعزيز الصادرات

في 18 تموز، وقع مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) والاتحاد الأوروبي على مشروع مدته ثلاث سنوات بقيمة 3 ملايين يورو لدعم القطاع الخاص الفلسطيني.³⁷ سيمول هذا المشروع برنامجاً شاملاً مصمماً لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية ودعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في فلسطين. يهدف المشروع إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز قدرات القطاع الخاص وخلق فرص عمل. كما يركز المشروع بشكل أساسي على تحسين حركة التجارة بين فلسطين والاتحاد الأوروبي من خلال تطوير وحدة للمعلومات التجارية في بالتريد، وإنشاء مركز لتخزين وتوزيع المنتجات الفلسطينية التي تستهدف الأسواق الأوروبية، وتنفيذ مبادرات متعددة لدعم شركات التصدير الفلسطينية. كذلك، يهدف المشروع لتأهيل ودعم 30 مشروعاً متناهي الصغر وصغير ومتوسط، ومساعدتها حتى يصبح لديها القدرة على التصدير.

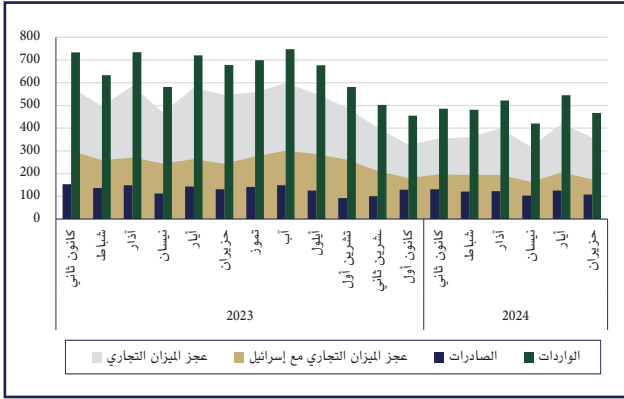
نُفذ العديد من الاتفاقيات التجارية بين فلسطين والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك اتفاق الشراكة الأورو-متوسطي الانتقالي في العام 1997 واتفاقية التجارة الحرة في العام 2012 ومدتها عشر سنوات تم تمديدها في العام 2021 لعشر سنوات أخرى.³⁸ وقد صُممت هذه الاتفاقيات لتعزيز التجارة من خلال توفير وصول مغي من الرسوم الجمركية للسلع الصناعية والمنتجات الزراعية الفلسطينية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، مع خفض التعريفات الجمركية على صادرات الاتحاد الأوروبي إلى فلسطين. ومع هذا، لا تزال التجارة بين فلسطين والاتحاد الأوروبي محدودة بسبب القيود على حركة النقل والوضع

37 <https://paltrade.org/single-news/38/en>

38 <https://tinyurl.com/bdz5f6rk>

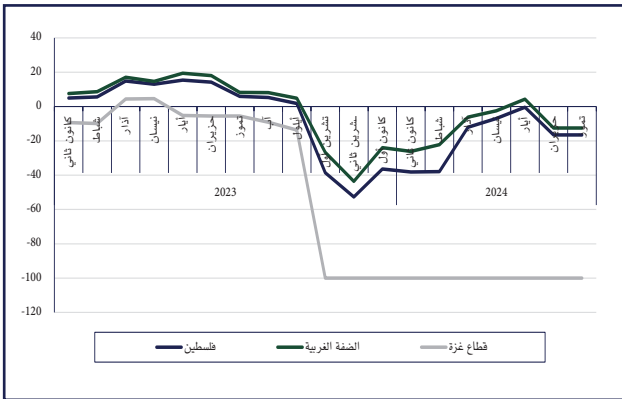
التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري
والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي)
في فلسطين، كانون ثاني 2023 - حزيران 2024



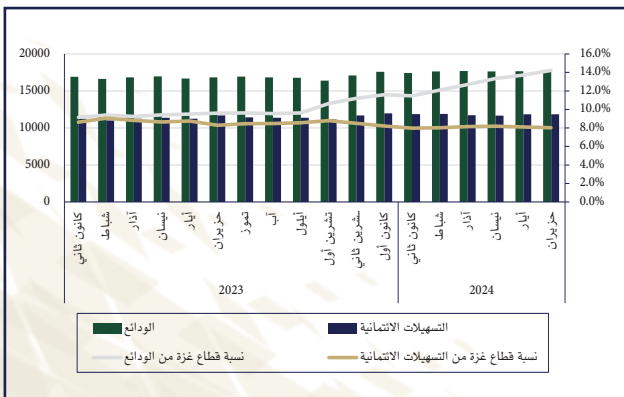
مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري للدورة الأعمال
كانون ثاني 2023 - تموز 2024

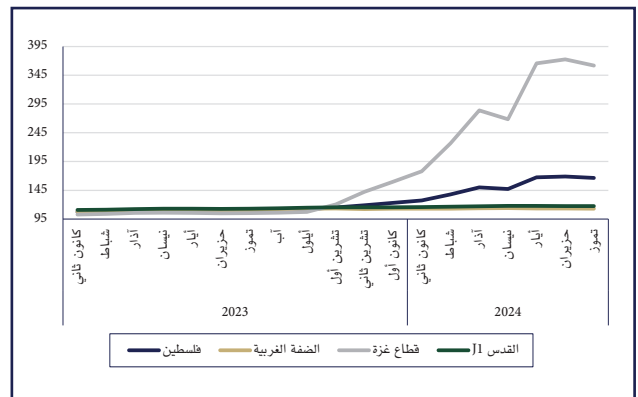


القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
كانون ثاني 2023 - حزيران 2024

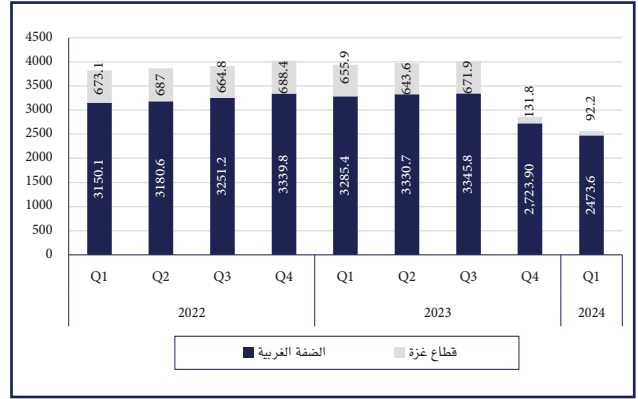


مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة
كانون ثاني 2023 - تموز 2024



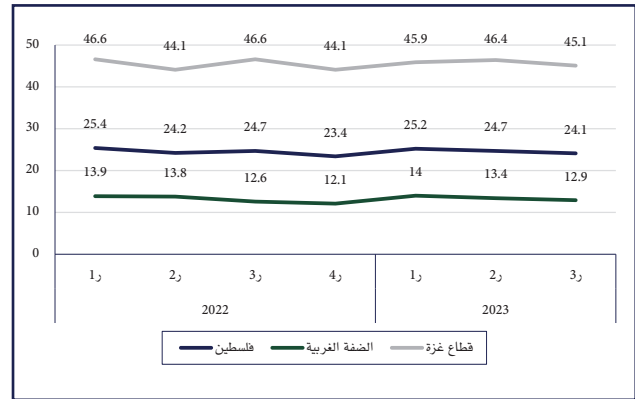
الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة
(مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة،
الربع الأول 2022 - الربع الأول 2024



البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع 1 2022 - الربع 3 2023



التضخم